الأمم المتحدة S/PV.10195

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والثمانون

الجلسة **10195**

الثلاثاء، 14 تموز/يوليه 2026، الساعة 10/40

نيويورك

الرئيس	السيد موكونغو	(جمهورية الكونغو الديمقراطية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	باكستان	السيد أحمد
	البحرين	السيد الرويعي
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الدانمرك	السيدة لاسن
	الصومال	السيد عبد الله
	الصين	السيد سون لاي
	فرنسا	السيد بونافون
	كولومبيا	السيدة سالاباتا توريس
	لاتفيا	السيدة بافلوتا – ديسلانديس
	ليبريا	السيد براون الثاني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جامبرت – غراي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بارتوس
	اليونان	السيدة بالتا

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

26-10346 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتُتحت الجلسة الساعة 10/45.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): عملاً بالمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوركينا فاسو وكوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سيماو.

السيد سيماو (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم إلى المجلس تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2026/537).

وأود في البداية أن أقدم أخلص تهانيّ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على توليها رئاسة أعمال المجلس لشهر تموز/يوليه، وأن أتمنى لها رئاسة ناجحة.

من المقرر عقد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 19 تموز/يوليه في سيراليون. ويتمثل الغرض من هذا المؤتمر في أمرين، فهو ذو طابع روتيني ولكنه في الوقت نفسه يركز على رسم مستقبل التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا، في أعقاب التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة. في منطقة تعاني من توترات جيوسياسية متصاعدة، ما يزيد من تفاقم الوضع الأمني الهش أصلاً، نحن ملتزمون بتعزيز الحوار، وتشجيع التفاهم المتبادل، وإيصال رسائل التشجيع، والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة بين جميع الأطراف المعنية، أي قادة الحكومات، والمؤسسات الإقليمية، وهيئات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وقادة النساء والشباب.

(تكلم بالإنكليزية)

في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تبرز ثلاثة اتجاهات عامة: أولاً، الوضع الأمني المثير للقلق؛ ثانياً، تجديد زخم الحوار والتعاون؛ وثالثاً، التطورات الديمقراطية التي تشهدها المنطقة.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني، لا يزال التهديد الذي يشكله الإرهابيون والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة حاداً، لا سيما في منطقة الساحل الوسطى وشمال نيجيريا، كما أنها تستهدف بسرعة الدول الساحلية في خليج غينيا. تقوم هذه الجماعات بتكييف تكتيكاتها، حيث تلجأ بشكل متزايد إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة مثل الطائرات المسيرة ووسائل الاتصالات والعملات المشفرة. ويتم تنسيق هجماتها عبر جبهات متعددة، بما في ذلك عبر الحدود بين الدول. وتتداخل أعمالها مع الجريمة المنظمة الدولية العابرة

للحدود، وتهدف إلى ترسيخ السيطرة الإقليمية والاقتصادية، وإلى تقويض ثقة الجمهور في سلطة الدولة، مما يُلحق ضرراً جسيماً بالتماسك الاجتماعي.

في 25 نيسان/أبريل، شن تحالف يضم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الإرهابية والجماعة الانفصالية المالية جبهة تحرير أزواد هجمات متزامنة على أهداف استراتيجية في باماكو وكاتي وكيدال وغاو وموبتي وغيرها، مما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين والعسكريين، بما في ذلك وفاة وزير الدفاع. يؤدي الحصار الجزئي المفروض على طرق الإمداد الرئيسية المؤدية إلى باماكو إلى تعطيل حركة السلع والخدمات الأساسية، كما تؤثر الهجمات على خطوط الكهرباء على إمدادات الكهرباء والمياه. وفي الآونة الأخيرة، امتد القتال بين القوات المسلحة المالية وتحالف جبهة تحرير أزواد/جماعة نصرة الإسلام والمسلمين إلى شمال مالي، ولا سيما في منطقتي كيدال وغاو.

وفي النيجر، وقعت هجمات إرهابية في مطار نيامي، وكذلك ضد قاعدة عسكرية في تاهوا، خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه. كما وردت أنباء عن وقوع هجمات في منطقتي تيلابيري وديفا.

ولا تزال بوركينا فاسو تواجه هجمات، بما في ذلك العمليات التي تُنفَّذ باستخدام الطائرات المسيرة، لا سيما في المناطق الشمالية والشرقية. وأعلنت السلطات عن خطط لتجنيد 000 100 من أفراد الاحتياط وحوالي 000 12 من الأفراد العسكريين بحلول نهاية عام 2026. وفي نيجيريا، شهد الشمال والحزام الأوسط أيضاً هجمات متواصلة وعمليات اختطاف وسقوط العديد من الضحايا المدنيين.

إن الخسائر البشرية الناجمة عن العنف مفجعة. وحتى نهاية شهر شباط/فبراير، بلغ عدد النازحين داخلياً في المنطقة حوالي 6,8 مليون شخص، بالإضافة إلى حوالي 1,28 مليون لاجئ وطالب لجوء، من بينهم ما يقارب 000 220 في بنن وكوت ديفوار وغانا وتوغو. وفي ليبريا، أفادت السلطات بحدوث زيادة حادة في أعداد المهاجرين من بوركينا فاسو منذ عام 2025، حيث ارتفع عددهم من حوالي 000 40 إلى حوالي 000 140 في الوقت الحالي. وهذا يضع ضغوطاً كبيرة على المجتمعات المضيفة وموارد الأراضي والخدمات الاجتماعية الأساسية.

يُعدّ الاتجار بالمخدرات، إلى جانب الإرهاب، وإنتاجها واستهلاكها ظاهرة تتزايد بسرعة في المنطقة، وتؤثر بشكل رئيسي على الدول الساحلية، حيث تضبط السلطات كميات متزايدة من أنواع مختلفة من هذه المواد. والشباب هم الضحايا الرئيسيون، لكن هناك أيضاً تقارير تفيد باستخدامه من قبل المقاتلين الإرهابيين. علاوة على ذلك، يُذكر أن المؤسسات السياسية والعامة في بعض البلدان تتعرض للتهديد من قبل عصابات المخدرات، مما يؤدي إلى إضعافها.

ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية مقيداً بشدة في العديد من المناطق، في حين أن النقص في التمويل يحد من نطاق المساعدات المنقذة للحياة. ولا تزال النساء والأطفال والشباب يتحملون العبء الأكبر من النزوح وانعدام الأمن وانتهاكات الحقوق ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. تُبرز الهجمات على المدارس الأثر الأوسع نطاقاً الذي يُحدثه انعدام الأمن على الآفاق المستقبلية لمجتمعات بأكملها. ومع ذلك، فإن الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية للمدارس والتدريب المهني، فضلاً عن أساليب التعلم

البديلة، تساعد في إبقاء التعليم في متناول الأطفال والشباب المستضعفين أو النازحين، بمن فيهم الفتيات، في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وفي مواجهة هذه التحديات، تبذل الأطراف الفاعلة الإقليمية جهوداً حثيثة لإيجاد حلول. جددت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودها لتفعيل القوة الاحتياطية التابعة لها، ولكن على نطاق أضيق مما هو مطلوب، وذلك بسبب القيود المالية. وكان من المتوقع أن يشكل تنفيذ القرار 2719 (2023) مساهمة رئيسية من جانب الأمم المتحدة في مساعدة المنطقة على مواجهة التحدي المتزايد المتمثل في الإرهاب.

(تكلم بالفرنسية)

تشهد منطقة غرب أفريقيا والساحل موجة جديدة من الحوار. وقد التقى القادة والشركاء الإقليميون في المؤتمر الاستشاري الرفيع المستوى بشأن التعاون والأمن الإقليميين، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير، حيث تعهدوا بإعادة بناء الثقة وإنشاء آلية جديدة للتعاون الأمني لتحل محل مبادرة أكرا. وقد أُجريت منذ ذلك الحين مشاورات إضافية شارك فيها أصحاب مصلحة جدد، لا سيما من أوروبا ومناطق أخرى، بمشاركة نشطة من جميع الدول الأعضاء في اتحاد دول الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وعلى نفس المنوال، عيّنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رئيس الوزراء الغيني السابق، لانسانا كوياتي، رئيساً للمفاوضين المسؤولين عن الحوار مع بلدان اتحاد دول منطقة الساحل، وتجري حالياً مشاورات في هذا الصدد. علاوة على ذلك، تعمل دول مثل السنغال وتوغو على تكثيف مبادراتها الرامية إلى تذليل الخلافات وتعزيز استراتيجية مشتركة لمكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أيضاً الدور المتنامي للاتحاد الأفريقي الذي يضطلع بدور متزايد الأهمية في تعزيز الحوار، وتقريب وجهات نظر الأطراف، وضمان التماسك الاستراتيجي. وينعكس هذا التطور بشكل خاص في تعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك في زيادة المباحثات مع مالي ودول أخرى في المنطقة.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مشاركته الكاملة في تشجيع ودعم هذه الجهود الرامية إلى الحوار والتعاون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت مشاورات مع القادة وكبار المسؤولين في مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك غانا وتوغو والنيجر والسنغال، وكذلك مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمبعوثين الأوروبيين، إلى جانب الشركاء الدوليين في أبوجا وبروكسل وواشنطن وباريس. وخلال اجتماع جمع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في بنجول في نيسان/أبريل، عرض الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي إلى مالي والساحل، مامادو تانغارا، النهج الجديد للبعثة الذي يقوم على احترام السيادة، والحوار غير المشروط، والمشاركة المؤسسية الشاملة.

تُظهر هذه المبادرات تحولاً من المواجهة نحو التعاون والمشاركة البناءة، وهو ما بدأ يؤتي ثماره على أرض الواقع. وفي 9 شباط/فبراير، أعادت كل من النيجر ونيجيريا فتح معبر كامبا الحدودي، ما أدى إلى استعادة ممر تجاري مهم. وقد أشار حضور رئيس وزراء النيجر، إلى جانب وزيري خارجية بوركينا فاسو

ومالي، حفل تنصيب الرئيس روموالد واداجني رئيساً لبنن، والجولة التي قام بها الرئيس واداجني لاحقاً إلى نيامي وواغادوغو وباماكو ومنطقة الساحل بشكل عام، إلى التزام متجدد بتحسين العلاقات. والمحادثات جارية بشأن إعادة فتح الحدود بين النيجر وبنن.

كما كثف اتحاد نهر مانو جهوده الرامية إلى الحوار، حيث اجتمع رؤساء غينيا وليبريا وسيراليون في كوناكري لمعالجة التوترات المتصاعدة في المناطق الحدودية بين بلدانهم، وإعادة التأكيد على التزامهم بحل النزاعات سلمياً. وفي سيراليون، ساعدت الوساطة التي قامت بها الجهات الدولية الضامنة الأخلاقية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لعمليات دعم السلام في غرب أفريقيا، في التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والمعارضة بشأن الخطوات الرئيسية الرامية إلى تسريع تنفيذ اتفاق الوحدة الوطنية وتوصيات اللجنة الثلاثية. وفي الآونة الأخيرة، قررت مالي والجزائر تطبيع علاقاتهما الثنائية من خلال فتح مجاليهما الجويين وإعادة تعيين سفيريهما.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الجهود الإقليمية الرامية إلى إقامة حوار يؤدي إلى التعاون بين دول المنطقة.

إن الديمقراطية آخذة في الترسخ في المنطقة، على الرغم من التحديات المتعددة التي تواجهها، وهو ما يتجلى في إجراء الانتخابات السلمية، والإصلاحات، والخطوات المستمرة نحو تحقيق حوكمة خاضعة للمساءلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت الانتخابات في جو سلمي في بنن وكابو فيردي وكوت ديفوار وغينيا. وفي كابو فيردي، عادت المعارضة إلى السلطة بعد عقد من الزمن، بينما اختتمت الانتخابات الرئاسية التي جرت في بنن في نيسان/أبريل الدورة الانتخابية لعام 2026.

كما تجري حالياً جهود إصلاحية في عدة بلدان. وفي غانا، يُعد إنشاء قسم متخصص في المحكمة العليا لتسريع البت في قضايا الفساد والتعدين غير القانوني واسترداد الأصول خطوة مهمة نحو تعزيز المساءلة. وفي غامبيا، يُعد تعيين مدعٍ عام وإنشاء دائرة جنائية خاصة في المحكمة العليا خطوة إيجابية نحو ضمان تحقيق العدالة الانتقالية. وفي السنغال، وفي أعقاب الحوارات الوطنية التي جرت في عامي 2024 و 2025، استمرت جهود الإصلاح، بما في ذلك الإصلاح الدستوري الجاري حالياً. وفي موريتانيا، يُدرج الحوار الوطني على جدول الأعمال.

وفي العديد من البلدان، ولا سيما في منطقة الساحل الوسطى، وضعت السلطات أطراً تنظيمية جديدة تتعلق بممارسة الحريات السياسية والمدنية، وعمل الجمعيات والجهات الفاعلة العامة. تجسد هذه الإجراءات، جزئياً، عزم السلطات على تعزيز سلطة الدولة خلال المرحلة الانتقالية التي تتسم بتفاقم انعدام الأمن، على الرغم من تزايد المخاوف والانتقادات من جانب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وفي حين لا تزال الجداول الزمنية للعودة إلى النظام الدستوري غير واضحة في الدول الثلاث الواقعة في منطقة الساحل الوسطى، لا تزال هناك حاجة إلى ضمان الاستقرار والمساءلة وسيادة القانون، إلى جانب احترام حقوق الإنسان والحكم الشامل للجميع.

لن تكون الإجراءات الأمنية وحدها كافية. ولمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار بنجاح، لا بد من الاستثمار في الأسس الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسلام. ولهذا السبب واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل على مجموعة من الأولويات الإقليمية. في شهر كانون الثاني/يناير، عقدنا حواراً حول دبلوماسية المياه مع المنظمات الرئيسية المعنية بأحواض الأنهار في المنطقة، وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية، مؤكدين مجدداً على أهمية التعاون في مجال المياه كأداة لمنع النزاعات، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتكامل الإقليمي، وذلك في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026. كما واصلنا دعم تنفيذ هيكل ياوندي للأمن البحري، إدراكاً منا بأن انعدام الأمن على اليابسة وانعدام الأمن في البحر يشكلان جزءاً من نفس النظام البيئي الأوسع نطاقاً للجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قمنا أيضاً بتنظيم حوار في داكار بين الشباب والسلطات الحكومية حول المخدرات المستجدة والشباب والأمن، حيث سلطنا الضوء على المخاطر المتزايدة التي يشكلها انتشار المخدرات الجديدة وتداعياتها على التماسك الاجتماعي والصحة العامة وتمويل الإرهاب.

كما شهدنا أمثلة إيجابية على إجراءات وطنية شاملة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لبعض هذه التحديات. وفي شمال توغو، تمكنتُ من مشاهدة الأثر الإيجابي الذي أحدثه الجمع بين التدابير الأمنية والتدخلات الإنمائية والإنسانية، التي قادتها الحكومة بدعم من الأمم المتحدة، على الوضع الأمني.

ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد المنطقة هذا العام بمعدل يبلغ 5 في المائة في المتوسط، مع تسجيل نمو قوي في بلدان مثل بنن وكوت ديفوار وغينيا والنيجر وغامبيا والسنغال. ومع ذلك، فإن أعباء الديون المحلية والخارجية، والتضخم، ونفقات الأمن القومي، وتقلص الحيز المالي، والصدمات الخارجية، لا تزال تحد من الأثر الاجتماعي لهذه المكاسب. لذلك يجب أن تظل مكافحة الفقر والضعف هدفاً مشتركاً في إطار الجهود الأوسع نطاقاً لمكافحة الإرهاب.

إن لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة تنفذ حالياً المرحلة النهائية من قرار محكمة العدل الدولية الصادر عام 2002، حيث يجري الإعداد لاتخاذ خطوات تهدف إلى ترسيم آخر 36 كيلومتراً من الحدود. وهذا مثال على الكيفية التي يمكن بها للتواصل الصبور والقائم على المبادئ أن يحول القضايا التي قد تكون مصدراً للانقسام إلى إطار للتعاون. وفي تطور ذي صلة، يُعد قرار غانا إحالة نزاعها البحري مع توغو إلى التحكيم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تأكيداً آخر مرحباً به على أن القانون الدولي يمثل مساراً قابلاً للتطبيق وبناءً لتسوية النزاعات سلمياً.

ويظل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ملتزماً التزاماً تاماً بتنفيذ ولايته دعماً للسلام والحكم الدستوري والتعاون الإقليمي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. في أعقاب الرسالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن بتاريخ 19 شباط/فبراير (S/2026/83)، والتي رحب فيها بقرار الأمين العام بإجراء استعراض استراتيجي مستقل لولاية وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بدأت عملية الاستعراض بقيادة الرئيسة السابقة لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، السيدة سهلة – وورك زاوده.

ونتطلع إلى الاطلاع على استنتاجاته وتوصياته باعتبارها مساهمة مهمة في جعل المكتب أكثر تكيفاً مع الواقع المتغير في غرب أفريقيا والساحل، وتعزيز دور الأمم المتحدة في المنطقة.

ختاماً، أود أن أعرب عن امتناننا للدعم الذي لا يزال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتلقاه من المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد سيماو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد براون الثاني (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وبلدي ليبريا.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على الإحاطة التي قدمها والتي اتسمت بالواقعية والوضوح في آن واحد، ونرحب بتمديد ولاية المكتب حتى كانون الثاني/يناير 2029. إن هذا بمثابة تصويت على الثقة في الدبلوماسية الوقائية، في اللحظة التي تحتاج فيها المنطقة إليها أكثر من أي وقت مضى.

تقف غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عند مفترق طرق بين الخطر والأمل. وتسلك مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة طريق الأمل، في تضامن راسخ مع بلدان وشعوب المنطقة التي تظل قدرتها على الصمود أكبر مواردها. لكننا لا نغض الطرف عن الخطر، ولن نفعل ذلك أبداً. يدين بيان المجموعة بأشد العبارات الهجمات الإرهابية المنسقة التي وقعت في 25 نيسان/أبريل في أنحاء مالي والهجوم على مطار نيامي الدولي في حزيران/يونيه، ونتقدم بتعازينا لأسر الضحايا والحكومات المتضررة. إن التطور المتزايد للجماعات المسلحة غير الحكومية، واستخدامها التكتيكي للطائرات المسيرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المتخصصة، وتدفق الأسلحة المتطورة عبر الحدود، والتداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، كل ذلك يتطلب استجابة تتناسب مع حجم التهديد الذي تشكله هذه الجماعات.

الإرهاب لا يعرف حدوداً؛ ويجب ألا يتوقف تعاوننا في مواجهته عند أي حدود أيضاً. يجب أن نتصرف بحزم لمنع امتداد الأزمة إلى الدول الساحلية والممرات البحرية المجاورة. ومع ذلك، فقد سبق أن صرحت المجموعة بذلك وستكرره مرة أخرى: لا يوجد حل عسكري لهذه الأزمات. ولا بد من بناء سلام دائم من خلال معالجة الأسباب الجذرية – الفقر، والإقصاء، وأوجه القصور في الحوكمة، والتعرض لمخاطر تغير المناخ – لأن الانتصار على أرض المعركة الذي يترك اليأس على حاله ليس انتصاراً على الإطلاق.

ولا تزال المجموعة من أشد المناصرين لامتلاك زمام الأمور على المستوى الإقليمي والحلول الأفريقية. ونرحب بالسير المنظم للانتخابات التي جرت مؤخراً في بنن وكابو فيردي وكوت ديفوار وغينيا، ونشيد بشكل خاص بالتسليم السلمي للسلطة في كابو فيردي، وهو ما يذكرنا بأن التناوب الديمقراطي ليس استثناءً في منطقتنا، بل هو الممارسة الشائعة، أو على الأقل ممارسة شائعة متنامية. ونشيد أيضاً بيقظة القوات الوطنية والدعم الحاسم الذي قدمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الحفاظ على النظام الدستوري في بنن في كانون الأول/ديسمبر الماضي. عندما تعرض النظام الدستوري للاختبار، استجابت منطقة غرب أفريقيا.

وفي نفس السياق، نرحب ترحيباً حاراً بتعيين كبير المفاوضين لانسانا كوياتي لقيادة الحوار بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد دول منطقة الساحل. إن بناء الجسور أصعب من بناء الجدران، لكنها الهياكل الوحيدة التي تنقلنا إلى الأمام وتعبر بنا إلى الجانب الآخر. ونحث جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة بحسن نية. علاوة على ذلك، تدعو المجموعة إلى التنفيذ الكامل للقرار 2719 (2023) باعتباره مساراً نحو تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا.

وراء كل رقم إحصائي سمعناه في تقرير الأمين العام (S/2026/537) يوجد وجه إنساني. لا يزال الوضع الإنساني مزرياً، بسبب النزاع والنزوح الجماعي والصدمات المناخية، في حين لا تزال الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة تعاني من نقص حاد في التمويل. ونناشد المجتمع الدولي زيادة حجم المساعدات من خلال تمويل مرن يمكن التنبؤ به، ونشدد على الإدماج المنهجي للمؤشرات التي تراعي المنظور الجنساني ومبادئ إعلان المدارس الآمنة، لأن ضمان بقاء الطفل آمناً في المدرسة اليوم هو وسيلة لمنع نشوب النزاع غداً.

وفي خضم هذه التحديات، ينبغي للمجلس أيضاً أن يسلط الضوء على الممارسات الناجحة. إن لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، كما سمعنا، بعد أن تم الاتفاق على أكثر من 000 2 كيلومتر من الحدود والتحقق من صحة إحداثياتها، تُعد شاهداً على ما يمكن أن تحققه الدبلوماسية الشرعية الصبورة. ومع اقتراب اللجنة من الانتهاء من عملية ترسيم الحدود والانتقال إلى الملكية الوطنية، فإنها تقدم للمجلس وقارتنا نموذجاً مثالياً يستحق أن يُحتذى به. وفي الوقت نفسه، ترحب المجموعة بالاستعراض الاستراتيجي المستقل الجاري لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي من المتوقع صدور تقرير عنه في أيلول/سبتمبر. ونشجع التوصل إلى نتيجة تطلعية تحافظ على ملاءمة المكتب لأغراضه وتعزز شراكاته مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد دول الساحل.

ختاماً، تؤكد المجموعة مجدداً دعمها الكامل لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وولايته في مجال الدبلوماسية الوقائية. ونحن على أتم الاستعداد للعمل بشكل بناء مع جميع أعضاء مجلس الولايات من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة يتم التوصل إليها بالتنسيق الوثيق مع دول المنطقة وبالاحترام الكامل لموافقتها وملكية هذه النتائج. إن شعوب غرب أفريقيا والساحل لا تطلب من العالم أن يتحمل أعباءها. إنهم – بل يجب أن أقول نحن – يطلبون من العالم أن يسير معنا. وسيرافقهم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن في كل خطوة على طول الطريق.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو على إحاطته الثاقبة.

ولدي ثلاث نقاط أود أن أدلي بها.

أولاً، تشعر الدانمرك بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. تقع الهجمات بشكل يومي في منطقة الساحل الأوسط، مما يؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. وفي مالي، في نيسان/أبريل الماضي، هدد هجوم كبير ومنسق استقرار الدولة. كما أن العنف المسلح آخذ

في الانتشار إلى المنطقة ككل. في نيجيريا، شهدنا سلسلة من الهجمات الشنيعة على المدارس. في ظل هذه الظروف، هناك حاجة إلى استجابة أمنية جماعية في المنطقة. وبالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمكن لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأمم المتحدة أن يؤديا دوراً رئيسياً في دعم تهيئة بيئة سياسية مواتية لتعزيز التعاون الأمني. قد يتضمن الرد الأمني الجماعي على التحديات التي تواجه المنطقة وضع استراتيجية إقليمية مشتركة لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن يستند ذلك إلى الجهود الحالية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمبادرات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ويجب أن تكون أي جهود تبذل لمكافحة الإرهاب متوافقة دائماً مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانياً، تزداد تعقيدات التحديات التي تواجه السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتتراوح التحديات بين تضييق الحيز المدني والسياسي، وظهور الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتهريب المخدرات المقلقين، فضلاً عن العواقب المتفاقمة لتغير المناخ. لا تزال هذه العوامل تسهم في تفاقم الوضع الإنساني، بما في ذلك النزوح القسري وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. وتعد المبادرات العابرة للحدود والتعاون الإقليمي أمرين أساسيين لمواجهة تلك التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه الأمن، ولإيجاد مسار مشترك نحو السلام، وهو مسار يجب أن يقوم على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحن ندعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أداء دورها باعتبارها الجهة الإقليمية الرئيسية المعنية بمعالجة التحديات الأمنية، بما يتماشى مع المبادرات الإقليمية والثنائية الأخرى. ونشيد بالمبادرة التي اتخذتها غانا وتوغو لتعزيز الحوار داخل المنطقة، ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل والممثل السامي للاتحاد الأفريقي من أجل جمع الأطراف الفاعلة وقيادة الحوار. ويجب أن نواصل البناء على هذه الجهود التي تقودها أفريقيا في إطار تعزيز الاستجابة الأمنية الجماعية للمنطقة.

ثالثاً، لا يمكن للتدابير الأمنية وحدها أن تعزز السلام والقدرة على الصمود والازدهار. فهناك حاجة إلى إيجاد حلول سياسية. في منطقة الساحل الأوسط، ساهمت حالة انعدام الأمن وضعف الحوكمة والإقصاء الاقتصادي في انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون. إننا نؤمن بأن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس المبادئ الديمقراطية للحكم. وتدعو الدانمرك إلى إحراز تقدم في العمليات الانتقالية واحترام النظام الدستوري وسيادة القانون. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في مساعدة البلدان والمجتمعات المحلية على بناء الثقة وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الوقاية. وتدعو الدانمرك جميع دول المنطقة إلى التعاون مع الأمم المتحدة. وكما أوضح الممثل الخاص سيماو، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يقدم دعماً هاماً للتعاون الإقليمي، والدبلوماسية الوقائية، والحكم الديمقراطي الشامل، فضلاً عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة بذل الجهود لضمان التزام جميع الأطراف بالتعاون الإقليمي والدولي. كما نشجع المكتب على مواصلة تعزيز التناسق والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى.

يجب أن تكون الأمم المتحدة على مستوى المهمة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها المنطقة. ونتطلع إلى النظر في النتائج التي توصل إليها الاستعراض الاستراتيجي المستقل الجاري للمكتب.

ختاماً، إن الدانمرك شريك قديم لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وسنواصل التعاون مع المنطقة في السعي إلى إيجاد حلول جماعية في مجالات مكافحة الإرهاب، وبناء السلام، والتعاون الإنمائي، والمعونة الإنسانية.

السيد بارتوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص سيماو على إحاطته الحافلة بالمعلومات. ونحن ممتنون لقيادته ومشاركته الفعالة في جميع أنحاء المنطقة، ونتطلع إلى تلقي التقييم الاستراتيجي الذي ستقدمه الأمم المتحدة بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الأشهر المقبلة.

في الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، لا يزال الإرهاب يعطل ويحطم بشكل جذري حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء منطقة الساحل وغرب أفريقيا. إن الهجمات الأخيرة هي الأكثر تعقيداً والأكثر تنسيقاً، كما أن شدتها آخذة في التصاعد. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات جميع الهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي وقع في مالي في 25 نيسان/أبريل والهجوم الذي استهدف مطار نيامي في 18 حزيران/يونيه. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الذين قُتلوا. يجب أن تُحاسب الجهات المسؤولة عن الهجمات التي ترتكبها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة لتنظيم القاعدة، والدولة الإسلامية في العراق والشام – تنظيم الساحل، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، وجميع الجماعات الإرهابية الأخرى الناشطة في أنحاء المنطقة.

ينبغي للمجلس أن يشجع على تعزيز التنسيق بين اتحاد دول الساحل وجيرانها الساحليين. إن الافتقار الحالي إلى التنسيق لا يخدم سوى مصالح المنظمات الإرهابية الناشطة في المنطقة، حيث تستغل هذه المنظمات الانقسامات السياسية بشغف. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالتعاون البناء مع جميع دول المنطقة.

في وقت سابق من هذا الشهر، التقى نائب وزير الخارجية بسفراء بوركينا فاسو ومالي والنيجر في واشنطن لإعادة تأكيد التزام الولايات المتحدة بالعمل مع هذه البلدان على أساس احترام السيادة وتعزيز المصالح المتبادلة.

ونواصل حث دول منطقة الساحل وجيرانها الساحليين في غرب أفريقيا على تنحية خلافاتهم جانباً والسعي إلى استجابة موحدة ومنسقة لمكافحة الإرهاب – استجابة تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان وتشمل التعاون العسكري وتبادل المعلومات الاستخباراتية. إن تولي الأفارقة زمام الأمور فيما يتعلق بالوضع الأمني الإقليمي، مع تنسيق الاستجابة بين جميع دول المنطقة، أمر بالغ الأهمية. وستواصل الولايات المتحدة، بدورها، العمل مع شركائها الإقليميين لمواجهة هذه التهديدات المشتركة.

أخيراً، لا تزال للأزمة الجارية في السودان آثار بعيدة المدى على السلام والأمن في منطقة الساحل. وتدعو الولايات المتحدة جميع الأطراف المتحاربة في السودان إلى الالتزام الفوري بالهدنة الإنسانية دون شروط والامتثال لها. لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. فلا يمكن لشعب السودان أن ينتظر أكثر من ذلك وهو يستحق الأفضل.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر جمهورية الكونغو الديمقراطية في رئاستها للمجلس على عقد هذه الجلسة. ونشكر السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على مساهماته القيمة ومساعيه الحميدة وقيادته الحكيمة. ونرحب بممثلي كوت ديفوار وبوركينا فاسو اللذين تشرفنا مشاركتهما.

ونُثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد دول الساحل، ونشيد باستعدادها للانخراط في حوار بناء من أجل التصدي بشكل مشترك للتحديات التي تواجه المنطقة. إن استعادة الثقة بين الأطراف الفاعلة واستئصال التطرف من جذوره أمران بالغا الأهمية لإعادة تنشيط المنطقة وقيادتها نحو السلام والتنمية المستدامة.

ونُعرب عن تعازينا لضحايا الهجمات الإرهابية ولأسرهم. لا تزال تلك الهجمات تُلحق الدمار بالمجتمعات المحلية وتقوض الحكومات والاستقرار الإقليمي.

لذلك نؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام في تقريره (S/2026/537) إلى الاستثمار في التنمية وإدارة الموارد المائية والأمن الغذائي وخلق فرص العمل. هذه حقوق إنسانية أساسية تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وحماية كرامة الإنسان، ومنع العنف.

ويسعدنا أن نشير إلى أن الانتخابات، على الرغم من محاولات زعزعة الاستقرار التي واجهتها بعض البلدان، قد أُجريت وتقدمت عمليات الانتقال في المنطقة، كما أشار الممثل الخاص. تشير هذه التطورات إلى إحراز تقدم في مجالي الديمقراطية والحكم الرشيد، وكلاهما يسهم في استقرار الأوضاع.

نحن نعترف بالسيادة الإقليمية وسيادة الدول الأفريقية. ونلاحظ بقلق التدخل الأجنبي في المنطقة، ولا سيما من جانب الجهات التي تشجع الجماعات المسلحة أو حتى قد تمولها، وتؤجج النزاع بهدف بسط نفوذها واستخراج الموارد والمعادن الحيوية، بما في ذلك اليورانيوم والذهب والنفط.

كما نشير مع القلق إلى التنسيق الذي لوحظ في مالي بين الجماعات الإرهابية، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والجماعات المتمردة مثل جبهة تحرير أزواد. تتسم شبكات تمويل الجماعات المسلحة والإرهابية بالتعقيد. ويساعد الاستخراج غير المشروع للموارد والاتجار بالمخدرات والأسواق المرتبطة بها على استمرار هذه الشبكات. لذلك ينبغي تتبع تدفقات التمويل عبر تلك الشبكات بشكل دقيق من منشئها إلى وجهتها، وينبغي السعي إلى المساءلة وفقاً لسيادة القانون.

وندعو جميع الأطراف إلى إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة وضمان متابعة فعالة للحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عُقد قبل عام واحد بالضبط مع جميع الأطراف المعنية في المنطقة. للأسف، لم يتبلور بعد المقترح الذي انبثق عن ذلك الحوار، والمتمثل في وضع استراتيجية إقليمية مشتركة للقضاء على التطرف والإرهاب. وهناك حاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية لتعزيز الزخم.

ومن المهم أن نستفيد، بصفتنا مجلساً، من المعلومات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل، ومن تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد دول الساحل، من أجل رسم مسار يهدف إلى تحسين رفاه السكان المدنيين في المنطقة، الذين يتحملون العبء الأكبر لعدم تحركنا.

ونؤكد مجدداً دعمنا لقيادة الممثل الخاص سيماو للمكتب، ونأمل أن تستمر الاستفادة من وجود الأمم المتحدة في منع اندلاع المزيد من النزاعات والتخفيف من حدة التقلبات في المنطقة.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص سيماو على إحاطته. وستواصل الصين دعم عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك عمل الممثل الخاص للأمم المتحدة.

لا يزال الوضع في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مستقراً بشكل عام، مع نمو اقتصادي مطرد، لكن لا تزال هناك العديد من التحديات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكرس مزيداً من الاهتمام والموارد لمساعدة بلدان المنطقة على مواجهة التحديات المتعلقة بالحكم الرشيد والأمن والتنمية، وتعزيز الزخم الإيجابي الذي تحقق بصعوبة.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، يجب ألا ندخر جهداً في الحفاظ على الاستقرار السياسي في المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت بلدان المنطقة تقدماً مطرداً في مساراتها السياسية. أجرت بنن وكابو فيردي انتخابات سلمية، في حين تواصل نيجيريا وغامبيا الاستعدادات الحثيثة لإجراء انتخابات عامة. وحققت العديد من البلدان تقدماً ملموساً في مجال الإصلاحات الدستورية والانتخابية وإصلاحات الحوكمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم بلدان المنطقة في استعداداتها لإجراء الانتخابات، وترسيخ مكاسب عمليات الانتقال السياسي، وبناء القدرات في مجال الحوكمة، واستكشاف مسارات التنمية التي تتناسب مع ظروفها الوطنية.

وترحب الصين بالمشاركة النشطة التي أبدتها مالي وبوركينا فاسو والنيجر في الحوار مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة التواصل بصراحة، وبناء الثقة المتبادلة، وتبديد الشكوك، وتجاوز الخلافات، وتعميق التعاون، مما يسهم في ضخ المزيد من الطاقة الإيجابية في الاستقرار السياسي بالمنطقة.

ثانياً، يجب أن نواصل تعزيز الجهود الإقليمية المنسقة لمكافحة الإرهاب. فقد أصبحت الأوضاع المتعلقة بمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل أكثر تعقيداً وخطورةً.

وكثفت الجماعات الإرهابية هجماتها وتسللها إلى بلدان منطقة وسط الساحل، باستخدام أسلحة وأساليب تزداد تطورا. وتسارع الاتجاه في الآونة الأخير نحو التقارب بين التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة الانفصالية في مالي يستدعي أقصى درجات اليقظة. وتعارض الصين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله، كما تدين بشدة الهجمات التي تشنها المنظمات الإرهابية أو الأفراد الإرهابيون على المدنيين والبنية التحتية الحيوية. ويجب أن تواصل دول المنطقة تعزيز التعاون الأمني في مجالات مراقبة الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب؛ وتحسين ترتيبات الدفاع الجماعي الإقليمي؛ وتعزيز قدرتها على التصدي للمخاطر الأمنية على نحو مستقل. ينبغي أن تكفل مختلف آليات مكافحة الإرهاب تعزيز التنسيق والتعاون من أجل تحقيق تآزر فعال في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم في التمويل وتوفير المعدات والتكنولوجيا لمساعدة دول المنطقة على تعزيز قدراتها الأمنية.

ثالثا، يجب علينا تعزيز أسس التنمية الإقليمية بصورة شاملة. فضعف الأسس الاقتصادية، وعدم كفاية القدرة على إنتاج الأغذية، وارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب تقوض باستمرار، منذ فترة طويلة،

قدرة المنطقة على الصمود في مجال التنمية، مما يهيئ ظروفا مؤاتية لعدم الاستقرار. وينبغي أن نتبع نهجا شاملا يعالج كلا من الأعراض والأسباب الجذرية لهذه المشاكل. وبينما نقدم المساعدة الإنسانية ونخفف من الصعوبات المعيشية، يجب أن نزيد الاستثمار في الزراعة الحديثة، والأمن الغذائي، وتشغيل الشباب، والبنية التحتية، لمعالجة أوجه القصور في التنمية وإطلاق العنان للنمو الداخلي، وبالتالي ترسيخ مكاسب السلام من خلال التنمية المستدامة.

إن الصين صديق مخلص وشريك موثوق لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي إطار مبادرات مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي، تعرب الصين عن استعدادها لمواصلة تعميق التعاون العملي مع دول المنطقة في مختلف المجالات، والعمل باستمرار على تعزيز شعور الشعوب بالربح والسعادة والأمن، وتقديم مساهمات أكبر في النهوض بالسلام الدائم والتنمية والازدهار في المنطقة.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد ليوناردو سانتوس سيماو، على ملاحظاته وعلى العمل المهم الذي يقوم به لتيسير الحوار في المنطقة.

كما قال الممثل الخاص للأمين العام، إن الحالة الأمنية في المنطقة لا تزال تتدهور، ويؤدي ذلك إلى عواقب إنسانية رهيبة، حيث يبلغ عدد النازحين داخليا أكثر من 000. 800 6 فهذه الحالة – التي تتفاقم بسبب الصعوبات في الوصول إلى المناطق المتضررة ونقص تمويل الاستجابة الإنسانية – تقوض قدرة السكان المدنيين على الصمود، وتؤثر تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات.

وكما قلت من قبل، إن سبب هذه الحالة الإنسانية المثيرة للقلق هو، كما يبرز الأمين العام في تقريره (S/2026/537)، هو التحدي الأمني الذي يؤثر على المنطقة وخارجها. فلا تزال منطقة وسط الساحل وحوض بحيرة تشاد، على وجه الخصوص، تواجه أعمال عنف إرهابية لا يمكن تحملها، تدينها فرنسا بأشد العبارات الممكنة. وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص، تعزز جماعة نصرة الإسلام والمسلمين سيطرتها الإقليمية تدريجيا، كما تجلى من الهجمات التي وقعت في أواخر نيسان/أبريل، والتي أدانها المجلس، ومن الكمين الذي نُصب لقافلة تابعة للجيش المالي قبل يومين. ويشكل هذا التطور، إلى جانب انعدام استجابة جماعية ملائمة من المجتمع الدولي، تهديدا متزايدا للمنطقة بأسرها.

ومن أجل التصدي لتدهور الحالة الأمنية والإنسانية وإيجاد حلول إقليمية للتحديات المشتركة، من الضروري العمل على تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة وتشجيع الحوار. وترحب فرنسا بالجهود التي يبذلها في هذا الصدد كل من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعدة دول أفريقية. كما يضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بدور مهم من خلال مساعيه الحميدة ومهمته الجديدة المتمثلة في تعزيز احترام النظام الدستوري. فمن الضروري حقا تطوير ممارسات الحوكمة الرشيدة في جميع أنحاء المنطقة من أجل بناء مجتمعات أقدر على الصمود. ويجب تعزيز المؤسسات، وحماية الحيز السياسي والمدني والإعلامي، من أجل إتاحة التعبير الديمقراطي ومكافحة التضليل وخطاب الكراهية بفعالية. ويمكن أن يقدم المكتب مساعدة قيمة لدول المنطقة في هذا الصدد.

ودعت فرنسا، في سياق تجديد ولاية المكتب إلى أن يواصل المجلس إجراء حوار طموح ومنتظم مع الدول الأفريقية من خلال زيادة عدد التقارير والاجتماعات كل سنة. فالخطورة البالغة للأحداث التي شهدناها خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة تؤكد أهمية هذا النهج. ومن المهم أن يواصل المجلس الاهتمام على نحو منتظم بهذه المنطقة وشعبها، اللذين يواجهان تحديات غير مسبوقة.

تظل فرنسا ملتزمة بدعم حوار المجلس مع دول المنطقة التي ترغب في الاستفادة من دعم المجتمع الدولي. وترحب بتجديد ولاية المكتب لمدة ثلاث سنوات. كما ترحب بالاستعراض المستقل الذي عُهد به إلى الرئيسة سهلة – وورك زاوده، ويدعو جميع أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوها. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن ذلك ويجب ألا يفعل.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي أن أتقدم بالشكر اللسيد ليوناردو سيماو، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على إحاطته القيمة. ونثمن جهود المكتب في دعم الحوار والتنسيق الإقليمي وتعزيز السلام والاستقرار بالمنطقة، مجددين دعم مملكة البحرين لولايته. كما نرحب بمشاركة ممثل كل من كوت ديفوار وبوكينا فاسو.

ونشكر على تقرير الأمين العام (S/2026/537) وما تضمنه من تقييم شامل للتطورات في غرب أفريقيا والساحل. ونود الإشارة إلى النقاط التالية.

أولا، ترحب مملكة البحرين بالمؤشرات الإيجابية التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا والساحل، ولا سيما تنظيم الانتخابات، وجهود الإصلاح، والحوار السياسي، والتقدم المحرز في الحوار بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد دول منطقة الساحل. ونرى أن هذه التطورات تمثل فرصة مهمة لتعزيز الثقة والتعاون الإقليمي، مما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار، انطلاقا من قناعة المملكة الراسخة بأن الحوار هو السبيل الأمثل لمعالجة التحديات المشتركة.

ثانيا، رغم المؤشرات الإيجابية، لا تزال التهديدات الأمنية تشكل مصدر قلق بالغ، في ظل استمرار تدهور البنية التحتية الأمنية، وتنامي قدرات الجماعات الإرهابية، واتساع نطاق عملياتها في عدد من دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد أكدت الهجمات الإرهابية المنسقة التي شهدتها جمهورية مالي مؤخرا خطورة هذا المنحى وما يعكسه من تنام في قدرات الجماعات الإرهابية وتزايد التنسيق بينها، مما يهدد أمن واستقرار المنطقة بأسرها. ومن هذا المنطلق، تؤكد مملكة البحرين موقفها الثابت في إدانة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، وتشدد على أهمية تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي، وتجفيف منابع الإرهاب المالية والفكرية والتنظيمية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاحترام الكامل لسيادة الدول وملكيتها الوطنية لهذه الجهود.

ثالثا، إن التحديات الإنسانية والاقتصادية أصبحت أكثر إلحاحا، إذ أن استمرار النزاعات، واتساع النزوح، وتراجع التمويل الإنساني، وانعدام الأمن الغذائي تقوض جهود الاستقرار والتنمية. ومن هنا، تؤكد مملكة البحرين أهمية تعزيز الدعم الدولي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية دون عوائق،

والاستثمار في الإنسان من خلال تمكين المرأة والشباب وتعزيز دورهما في بناء السلام، بما يدعم الأمن والاستقرار المستدامين.

وختاما، تجدد مملكة البحرين التزامها بدعم جميع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعزيز الشراكات التي تمكن شعوب المنطقة من مواجهة التحديات المشتركة وبناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام نشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا والساحل، ليوناردو سيماو، على عرض التقرير (S/2026/537) عن الحالة الراهنة في المنطقة. وندعم العمل الذي يقوم به المكتب في إطار ولايته.

ونتابع التطورات في المنطقة عن كثب. ونلاحظ بقلق تزايد تسلل الإرهابيين من منطقة الساحل إلى الدول الساحلية المطلة على خليج غينيا، وتزايد التنسيق بين مختلف الجماعات، ومدى تزودها بالتكنولوجيا والموارد. كما أن الزيادة في أنشطة المسلحين في نيجيريا يثير القلق، حيث قُتل 258 1 مدنيا في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 10 شباط/فبراير وحدها. وتجلى النطاق الكامل لقدرات الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل أثناء الاشتباكات المسلحة مع الإرهابيين في مالي التي بدأت في 25 نيسان/أبريل. فقد أصبح من الواضح أن المسلحين قادرون على شن هجمات متزامنة واسعة النطاق على أكبر مدن البلد، وأنهم يمتلكون الموارد المالية والتقنية اللازمة للقيام بذلك. وقدم مجلس الأمن تقييما لهذه الأحداث في بيان صحفي مؤرخ 15 أيار/مايو (SC/16360)، أيدته روسيا. ويصف البيان بصراحة هذه الهجمات التي نفذتها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وجبهة تحرير أزواد بأنها ذات طابع إرهابي. وإضافة إلى ذلك، يوثق التقرير الأخير للأمين العام بمزيد من التفصيل الخسائر الناجمة عن هذه الهجمات في صفوف المدنيين والعسكريين. ونُعرب عن تعازينا لحكومة جمهورية مالي على وفاة وزير دفاع البلد، ساديو كامارا، الذي قاتل بنفسه الإرهابيين الذين هاجموا منزله في مدينة كاتي. ونحيط علما بقرار الرئيس الانتقالي أسيمي غويتا تولي رئاسة وزارة الدفاع في الجمهورية في هذه الأوقات العصيبة. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس غويتا أشار صراحة، في الخطاب التلفزيوني الذي ألقاه في 28 نيسان/أبريل، إلى تورط جهات خارجية في الهجوم الإرهابي المنسق الذي على باماكو والمدن الرئيسية في البلد. ونتفق مع هذا التقييم.

ومن الواضح أن هذه الأعمال الهدامة وغيرها تم التخطيط لها وتنفيذها بمشاركة مباشرة من قوى خارجية تتوهم، بقصر نظرها، أنها ستتمكن دائما من التحكم في الإرهابيين. وهناك معلومات تفيد بدعم نظام كييف للجماعات المسلحة. وتأكدت معلومات تفيد بتوريد طائرات مسيّرة وتدريب المسلحين على يد مدربين عسكريين أوكرانيين. وفي الوقت نفسه، من المدهش أيضا أنه، في ظل إدانة مجلس الأمن للأنشطة الإرهابية التي تقوم بها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وجبهة تحرير أزواد والفظائع التي ارتكبتها، والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق، يجري ممثلو الجبهة مقابلات في باريس. ونشعر بقلق بالغ من أن أفراد هذه الجماعات يلقون الترحيب في أوروبا، في الوقت الذي تتعالى فيه الدعوات إلى تعاون إقليمي فعال في مجال مكافحة الإرهاب.

إننا لا نستغرب أن يقرر الإرهابيون، مرة أخرى، اختبار قوتهم في شمال مالي في أوائل تموز/يوليه. فقد صُدت هجماتهم بالقرب من أغيلهوك والنفيس. وتكبدت الجماعات خسائر فادحة. وشكلت القوات المسلحة المالية وفيلق أفريقيا التابع لروسيا، في هذه المناسبة أيضا، حصنا منيعا من الهجمات الإرهابية، كما فعلت في نيسان/أبريل. وسيواصل الاتحاد الروسي، من جانبه، تقديم المساعدة الفعالة لدول منطقة الساحل في مكافحتها للإرهاب. ونظرا لتطورات الحالة الأمنية في منطقة الساحل، نرى من المناسب التذكير بأن مالي والنيجر وبوركينا فاسو هي في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية العابرة لأفريقيا. وتستحق الآن أكثر من أي وقت مضى دعم المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، نشعر بالحيرة إزاء رفض الأعضاء الغربيين في مجلس الأمن ذكر اسم "اتحاد دول منطقة الساحل" صراحة في وثائق مجلس الأمن. ويمكن للمرء أن يزعم كما يشاء أن الاتحاد غير موجود، لكن ذلك لن يقلل من التهديد الإرهابي في المنطقة.

ونرحب بموقف أعضاء اتحاد دول منطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي أشار إليه التقرير، تجاه استعادة العلاقات تدريجيا على أساس المنفعة المتبادلة. ونحيط علما بالقرارات الإيجابية التي اتُخذت في هذا الصدد عقب اجتماع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في 14 كانون الأول/ديسمبر 2025 بأبوجا. فالجهود الجماعية عامل أساسي في فعالية التصدي للتهديد الإرهابي المتزايد في المنطقة. ونتفق مع التقييم الوارد في التقرير فيما يتعلق بالجهود المستمرة التي تبذلها الجماعة لتعزيز الاستقرار داخل الجماعة. وبناءً على طلب حكومة بنن، نشر قوة الرد السريع التابعة للجماعة في بنن في كانون الأول/ديسمبر، ونجحت في إحباط محاولة انقلاب. وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في غينيا في كانون الأول/ديسمبر، استؤنفت مشاركة البلد في أعمال هيئات الجماعة.

ونقدر تقديرا كبيرا الجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ليوناردو سيماو في سبيل تعزيز الثقة في المنطقة وتهيئة ظروف مؤاتية للحوار بين البلدان بهدف التغلب على التحديات القائمة المتعلقة بالأمن والتنمية. ونعرب عن ارتياحنا لنتائج أعمال لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي تقترب في إطارها العملية المعقدة لرسم الحدود بين الدولتين المعنية من الانتهاء.

وننوه بالاستعراض الجاري لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونعتقد أن هذه العملية ستتيح استخلاص دروس مفيدة من الجهود العديدة التي بُذلت سابقا، وإن لم تكن فعالة دائما، كما ستتيح للأمم المتحدة تركيز أنشطتها على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة، بما فيها التحديات في مجال التنمية المستدامة، ووضع مجموعة من تدابير الدعم التي تراعي مصالح دول المنطقة.

ونؤكد من جديد موقفنا المبدئي في الدفاع عن سيادة جميع بلدان المنطقة ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم متكامل لاتحاد دول منطقة الساحل، الذي وجد نفسه، دون أن يكون لها يد في ذلك، في طليعة الكفاح ضد تهديد الإرهاب المتزايد. ونحن مقتنعون بأن تحقيق ذلك سيتسنى من خلال تدابير منها إجراء حوار بناء بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وثلاثية الساحل. وسنواصل، من جانبنا، تقديم مساهمة بناءة من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وسنواصل تقديم المساعدة لدول منطقة الساحل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما يشمل تعزيز القدرات القتالية لقواتها المسلحة الوطنية.

السيدة بافلوتا – ديسلانديس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ليوناردو سانتوس سيماو، على إحاطته.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، يتطور الإرهاب في منطقة الساحل تطورا أسرع من تطور استجابتنا الجماعية. ولا تزال منطقة الساحل من أشد مناطق العالم تضررا من الإرهاب، حيث تشهد أكثر من نصف الوفيات المتصلة بالإرهاب على الصعيد العالمي. ويزداد امتداد هذا التهديد إلى الدول الساحلية المجاورة. كما تواصل الجماعات الإرهابية، بما فيها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والفروع الإقليمية لتنظيم داعش، توسيع رقعة انتشارها، وتعميق علاقاتها بشبكات الجريمة المنظمة، واستغلال سهولة اختراق الحدود، وثغرات الحكم، ومواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية، والاتجار غير المشروع والتدفقات المالية. وأثبتت سلسلة من الهجمات المنسقة في أنحاء مالي قدرة هذه الجماعات على شن هجمات متزامنة على جبهات متعددة. كما أن الهجمات المتكررة التي استهدفت مطار ديوري حماني الدولي في نيامي خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام تبين قدرتهم على تنفيذ عمليات معقدة ضد البنية التحتية الاستراتيجية، بما في ذلك في المناطق الحضرية. وتدين لاتفيا بأشد العبارات الهجمات الإرهابية البشعة، وتعلن تضامنها التام مع شعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وإلى جانب الإرهاب والعنف والنزاعات الجارية، أدى عدم الاستقرار السياسي والصدمات المرتبطة بالمناخ إلى نزوح 6,8 ملايين شخص في أنحاء المنطقة، كما سمعنا. وأسفر تدهور الحالة الإنسانية والقيود الشديدة المفروضة على الوصول عن حرمان ملايين الأشخاص من المساعدة المنقذة للحياة، وزاد من ضعف عدد متزايد من الناس.

علاوة على ذلك، تكيف الجماعات الإرهابية في المنطقة وسائلها وأساليبها الهجومية، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام التكنولوجيات الناشئة والسواتل التجارية. ويسمح ذلك بتوسيع نطاق عملياتها وتعزيز قدرتها على تنسيق الهجمات عبر الحدود. وييسر أيضا تمويلَ الإرهاب من خلال العملات المشفرة ونشر الدعاية والمعلومات المضللة.

ولذلك، تتطلب مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعزيز التنسيق الإقليمي بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، فضلاً عن التعاون العملي بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن الضروري تعطيل تمويل أنشطة الإرهابيين والشبكات الإجرامية وتعزيز إدارة الحدود وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ترتكز جميع جهود مكافحة الإرهاب على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانيا، لا بد من الحفاظ على الحوار على الرغم من الخلافات السياسية. وترحب لاتفيا بالجهود التي بذلتها مؤخراً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وقادة المنطقة للحفاظ على قنوات

الاتصال وإعادة بناء الثقة. وتشمل تلك الجهود تعيين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لانسانا كوياتي كبيرا للمفاوضين للتواصل مع بلدان اتحاد دول منطقة الساحل وتعزيز مشاركة الاتحاد الأفريقي من خلال بعثته في مالي ومنطقة الساحل والجهود التي تبذلها غانا وتوغو لإعادة فتح باب الحوار بين الدول الساحلية ودول منطقة وسط الساحل.

ونشجع بوركينا فاسو ومالي والنيجر على البقاء منفتحين على التعاون الإقليمي العملي، بما في ذلك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وتؤكد لاتفيا مجدداً قناعتها الراسخة بأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يؤدي دورا لا غنى عنه في تيسير الحوار السياسي وتعزيز التعاون الإقليمي والمضي قدما في منع نشوب النزاعات. ونشجع بقوة جميع بلدان المنطقة على الاستفادة من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل باعتباره منصة حيوية للتعاون العملي بشأن التحديات المركبة في مجالي الأمن والحوكمة ونتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي للمكتب الذي تجريه سعادة السيدة سهلة – وورك زاوده.

ثالثا، يُشكل الاستثمار في الشباب والنساء إحدى أنجع الطرق لتعزيز الأمن في الأجل الطويل. وبما أن نحو 65 في المئة من سكان منطقة الساحل تقل أعمارهم عن 30 عامًا، يجب تمكين الشباب ليكونوا عوامل في تحقيق السلام والقدرة على الصمود، بدلاً من أن يصبحوا أهدافًا لتجنيد المتطرفين.

ويمثل تطوير التعليم وسبل العيش والمؤسسات الفعالة والحوكمة المحلية استثماراً في الاستقرار والقدرة على الصمود في الأجل الطويل. ويوفر الفرص والدعم للمشاركة المدنية الهادفة. ونرحب بدمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بصورة منهجية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لأن الأمن الحقيقي لا يمكن تحقيقه بدون معالجة الأثر غير المتناسب للنزاع على النساء والفتيات. ويشكل ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة شرطا أساسيا تشغيليا لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل.

أخيراً، تظل الملكية الإقليمية، مدعومةً بدعم دولي مستمر، السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في المنطقة. لقد أظهر سكان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل قدرة ملحوظة على الصمود ويجب أن يظل مجلس الأمن ملتزمًا بالكامل. وسنكسر معا دورة العنف ونلتزم بالقيام بذلك.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص سيماو على إحاطته الشاملة التي تمحورت حول الاتجاهات الثلاثة العامة التي أوجزها. ونقدّر الجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تعزيز الحوار السياسي الجامع ودعم الدبلوماسية الوقائية وتشجيع التعاون الإقليمي في جميع أنحاء غرب أفريقيا والساحل. ونتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي المستقل المقبل للمكتب.

يُظهر التقرير الأخير للأمين العام بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2026/537) منطقة تواجه تحديات سياسية وأمنية وإنسانية واجتماعية اقتصادية معقدة وغيرها من التحديات، بينما يسلط الضوء في الوقت نفسه على ما وقع من تطورات إيجابية مثل استئناف الجهود لإجراء

حوار إقليمي بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد دول منطقة الساحل والمبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي.

وفي هذا السياق، أود أن أعرض أربع نقاط.

أولا، تؤكد باكستان مجددا التزامها الثابت باستقلال بلدان المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية وبمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتجمع باكستان بأفريقيا شراكة طويلة الأمد وراسخة وواسعة النطاق. وخدم حفظة السلام الباكستانيون بتميز في جميع أنحاء القارة الأفريقية وساهموا في جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام في بلدان مختلفة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الحلول الدائمة تتطلب تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستجابات الإقليمية المنسقة والمشاركة والدعم البناءين على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، نرى أن مناقشات المجلس قد تكون مثمرة بصورة أكبر لو زادت مشاركة بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة كوت ديفوار وبوركينا فاسو في جلسة اليوم.

ثانيا، لا يزال التهديد الإرهابي الخطير الذي يواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والذي يتجلى في الهجمات الإرهابية المنسقة التي وقعت في مالي والنيجر وأماكن أخرى، يشكل مصدر قلق بالغ ويبرز الحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي المستمر. وتتطلب مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اعتماد استراتيجية شاملة تجمع بين الاستجابات الأمنية الفعالة والتدابير الرامية إلى معالجة أسبابهما الجذرية.

ثالثا، لا يزال تعزيز التعاون الإقليمي ضروريا. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد دول منطقة الساحل ونشجع على مواصلة الحوار بهدف إعادة بناء الثقة وتعزيز الاستجابات الجماعية للتحديات المشتركة.

رابعا، يجب أن يظل المجتمع الدولي منخرطا في التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية الأوسع نطاقا التي تواجهها المنطقة. ويجب معالجة حالات النقص المستمر في التمويل الذي لا يزال يقوض الاستجابة الإنسانية. ويرتبط السلام والأمن الدائمان بالتنمية المستدامة والمؤسسات القادرة على الصمود وزيادة الفرص الاقتصادية.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على التزام باكستان المستمر بدعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

السيدة جامبرت – غراي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص سيماو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات اليوم.

سأدلي بثلاث نقاط.

أولا، لا يزال يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وندين الهجمات المنسقة التي وقعت مؤخرا في مالي والتي تُظهر زيادة مقلقة في مستوى تطور الجماعات الإرهابية والمسلحة في البلد وفي قدراتها التنسيقية ونطاق عملياتها.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة شديدة. وكما أوضح الممثل الخاص، لا يزال نحو 6,8 ملايين شخص نازحين في منطقة الساحل. وندعو إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بصورة كاملة وآمنة وبلا عوائق. وتدعم المملكة المتحدة هذه الجهود بتقديم مساعدات بقيمة 232 مليون دولار في جميع أنحاء المنطقة.

ثانيا، نرحب بإجراء الانتخابات بشكل سلمي في بنن وكابو فيردي وكوت ديفوار وغينيا. ولكن لا يزال يساورنا القلق إزاء غياب مشاركة المعارضة وتقلص الحيز السياسي والمدني وتركّز السلطة التنفيذية في أجزاء من المنطقة. ولا بد أن تشمل العمليات السياسية الجميع وأن تخضع المؤسسات للمساءلة وأن تتسم الانتخابات بالمصداقية لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. ونشجع جميع الجهات الفاعلة على التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل دعم الحوار والتمسك بالحكم الدستوري وضمان الشفافية والشمول في العمليات السياسية.

ثالثا، نرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد دول منطقة الساحل، بما في ذلك تعيين الجماعة الاقتصادية لكبير المفاوضين للمساعدة في استئناف الحوار. ونشجع على مواصلة العمل من أجل إعادة بناء الثقة ومواجهة التحديات المشتركة. ويكتسي تعزيز التعاون بشأن مكافحة الإرهاب وإدارة الحدود والجريمة المنظمة أهمية بالغة لتحسين الأمن والاستقرار الإقليميين.

ختاما، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والشركاء الإقليميين من أجل دعم السلام والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقةالساحل.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، ليوناردو سانتوس سيماو، على إحاطته التي تجسد الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجه بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، تدين الحكومة الكولومبية إدانةً قاطعةً الإرهاب والتطرف العنيف اللذين يؤثران على ملايين الأشخاص في المنطقة. ويشكل الحوار والتنسيق والتعاون البدائل الوحيدة للتصدي بفعالية لهذه التهديدات في مواجهة الجهات الفاعلة التي توسع نطاق نفوذها عبر الحدود وتستخدم أساليب متطورة بصورة متزايدة وتكتسب القدرة على فرض الحصار أو السيطرة على الأراضي. وفي هذا الصدد، ترحب كولومبيا بالجهود والمبادرات الرامية إلى تعزيز الثقة والعمل المشترك بين بلدان المنطقة وتشجعها، بما في ذلك تعيين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السيد لانسانا كوياتي كبيرا للمفاوضين مع اتحاد دول منطقة الساحل.

ثانيا، تقر كولومبيا بالمسارات المتنوعة التي سلكتها بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في سبيل تحقيق السلام وترسيخ سيادة القانون وتؤكد مجددا على الأهمية المركزية للعمليات الدستورية واحترام حقوق الإنسان. وتدعو حكومة كولومبيا إلى عدم التراجع عن التقدم المحرز في منطقة شهدت الفوائد الطويلة الأمد لعمليات السلام والعدالة الانتقالية والمصالحة. وفي هذا الصدد، تعرب كولومبيا عن قلقها إزاء القيود المفروضة على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية وتشدد على أهمية فتح باب الحوار والمشاركة أمام

المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، ولا سيما بتشجيع المشاركة الفعالة للنساء والشباب. وفي هذا السياق، نسلط الضوء على تبادل الخبرات بين النساء العاملات في مجال بناء السلام من كولومبيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأكدت كولومبيا مجددا أمام المجلس استعدادها للاعتماد على خبرتها لتحفيز جهود السلام في جميع أنحاء العالم والإسهام فيها.

ثالثا، من الضروري إعطاء الأولوية لنهج متكامل يدمج أبعاد التنمية المستدامة والحوكمة وحقوق الإنسان والأبعاد الإنسانية ويعالج الأسباب الهيكلية للعنف. وفي هذا الصدد، تعرب كولومبيا عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية المعقدة وتدعو إلى الاحترام الكامل للمعايير الدولية التي تحظر جميع أشكال العنف ضد السكان المدنيين. وعلاوة على ذلك، تشدد حكومة كولومبيا على الآثار المتفاقمة لتغير المناخ على الحالة الإنسانية، فضلاً عن التوترات القبلية الناجمة عن ذلك والتأثير على سبل العيش. ولذلك، نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتعزيز دبلوماسية المياه في المنطقة كوسيلة لمنع نشوب النزاعات والتعاون عبر الحدود.

وبالمثل، تسلط حكومة كولومبيا الضوء على أهمية سياسات التنمية الشاملة للجميع التي تلبي الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات والشباب الذين يتأثرون على نحو غير متناسب بحالات النزاع في المنطقة. ولذلك، نُثني على الجهود التي يبذلها المكتب وبلدان المنطقة من أجل المضي قدما في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن اللتين تُمثلان أفضل الأدوات المتاحة لنا للحد من أوجه الضعف وضمان الحقوق وتعزيز مشاركة هذه الفئات. وفي الوقت نفسه، يقر وفد بلدي بالصعوبات الناجمة عن محدودية الحيز المالي ويكرر مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي. وينبغي ألا يضطر أي بلد إلى الاختيار بين الاستثمار في شعبه ودفع تكاليف خدمة الديون المرتفعة.

رابعا وأخيرا، تشدد كولومبيا على أهمية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويجب أن تحافظ المنظمة على المشاركة السياسية المستمرة بالاستفادة الكاملة من صلاحيتها للدعوة إلى عقد اجتماعات ودعم الجهود الإقليمية الرامية إلى استعادة النظام الدستوري والتصدي للتحديات المشتركة. وترحب كولومبيا بتجديد ولاية المكتب وتعرب عن استعدادها للإسهام في عملية الاستعراض الاستراتيجي المرتقبة.

وتدرك الحكومة الكولومبية التحديات التي يفرضها مسار السلام الطويل والمليء بالعقبات وستدعم بحزم الجهود الإقليمية الرامية إلى بناء السلام المستدام وتوطيده في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيدة بالتا (اليونان) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أن أشكر الممثل الخاص ليوناردو سانتوس سيماو على إحاطته الشاملة وأثني على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لعمله الدؤوب في سياق إقليمي صعب جدا.

(تكلمت بالإنكليزية)

أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، لا تزال الحالة الأمنية مقلقة جدا. وشكلت الهجمات الإرهابية المنسقة التي وقعت في مالي في نيسان/أبريل الماضي تصعيدا خطيرا، في حين أن الهجمات المستمرة التي تشنها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وبوكو حرام في أنحاء مالي والنيجر وبوركينا فاسو ونيجيريا وبنن تعكس القدرات التشغيلية المتنامية للجماعات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة. وكشفت كذلك محاولة الانقلاب التي وقعت في بنن في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي عن هشاشة البيئة الأمنية الإقليمية. ولا يمكن لأي بلد أن يواجه هذه التهديدات بمفرده. ولذلك، ترحب اليونان بالزخم المتجدد نحو الحوار بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد دول منطقة الساحل وبتعيين السيد لانسانا كوياتي كبيرا للمفاوضين.

ونشيد أيضا بالتقدم المحرز في تفعيل الترتيبات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قوة مكافحة الإرهاب التابعة للجماعة الاقتصادية، فضلاً عن قرار الجماعة الاقتصادية بتقديم الدعم المالي للدول الساحلية التي تواجه تزايد امتداد الإرهاب. ونؤيد تماما البيان الذي اعتمدته هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي الذي دعا إلى تجديد التعاون الأمني مع وسط الساحل ومواصلة تنفيذ القرار 2719 (2023) باعتباره إطارا أساسيا لتقديم دعم قابل للتنبؤ ومستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يُكمل تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري في خليج غينيا، بما في ذلك من خلال هيكل ياوندي، هذه الجهود حيث إن الأمن في وسط الساحل والدول الساحلية أصبح مترابطًا على نحو متزايد.

ثانيا، ترحب اليونان على الصعيد السياسي بالاختتام السلمي للعمليات الانتخابية في بنن وكابو فيردي. ونثني بوجه خاص على كابو فيردي لانتخاب أول امرأة لترأس برلمانها، مما يمثل معلما هاما في مسعى الحوكمة الشاملة. ونشجع أيضا على مواصلة التحضيرات للانتخابات المقبلة في نيجيريا وغامبيا. وينبغي أن تظل عمليات الانتقال السياسي في جميع أنحاء المنطقة مرتكزة على عمليات انتخابية شفافة وشاملة وسلمية تُجرى وفقاً لجداول زمنية متفق عليها وبمشاركة جميع الأطراف المعنية. ويظل هذا الأمر ذا أهمية خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية، بما في ذلك غينيا – بيساو، حيث سيكون الحوار والمسؤولية الوطنية الواسعة أمرين أساسيين لاستعادة النظام الدستوري والاستقرار الدائم.

وتتعلق نقطتي الثالثة بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والقدرة على تحمل تغير المناخ. إذ لا تزال اليونان تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر غير المتناسب للنزاع على الأطفال، بما في ذلك الهجمات على المدارس وعمليات الاختطاف وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، وتؤكد مجدداً على أهمية ضمان حمايتهم وحقهم في الحصول على التعليم بأمان. ولا نزال نشعر بنفس القدر من القلق إزاء استمرار تعرض النساء لانعدام الأمن والعنف الجنسي والجنساني، فضلاً عن العوائق التي تحول دون مشاركتهن في الحياة السياسية. وفي حين أننا نرحب بالجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز القيادة النسائية، بما في ذلك التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيادة تمثيل النساء في الهيئات المنتخَبة إلى 50 في المائة بحلول عام 2035، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

كما يتطلب التصدي لهذه التحديات توفير الدعم الإنساني الكافي. ومع ذلك، أفاد الأمين العام بأنه حتى نهاية نيسان/أبريل لم يُساهَم سوى بنسبة 14 في المائة من التمويل اللازم للاستجابة الإنسانية لعام

2026. ومن الضروري سد هذه الفجوة التمويلية لمساعدة الملايين من المتضررين من النزاع والتهجير وانعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، فإن زيادة الاستثمار في القدرة على تحمل تغير المناخ لا تقل أهمية عن ذلك لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار الذي يفاقم التحديات الأمنية والإنسانية القائمة.

في الختام، تظل اليونان ملتزمة بدعم المنطقة من خلال تعددية الأطراف الفعالة والشراكة الوثيقة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجميع الأطراف المعنية في المنطقة، انطلاقاً من مبدأ تولي أفريقيا زمام الأمور والحلول بقيادة أفريقيا، سعياً لتحقيق السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود بلدي أن يتقدم بتهنئته الحارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على الطريقة الرائعة التي يدير بها الوفد الكونغولي أعمال المجلس منذ توليه الرئاسة. وتؤكد كوت ديفوار لكم، سيدي الرئيس، دعمها الكامل لكم في أداء مهامكم الهامة. ويشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2026/537). كما نتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص، السيد ليوناردو سانتوس سيماو، على التزامه الثابت بتحقيق السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

تلاحظ كوت ديفوار مع الارتياح إجراء انتخابات سلمية في عدة بلدان بالمنطقة، وكذلك المبادرات الرامية إلى استعادة الحوار والثقة والتعاون بين دول غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، يشيد بلدي بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل تعزيز الروابط بين الدول الساحلية وغير الساحلية في المنطقة. وفي مواجهة هذه التحديات المشتركة، تكتسب وحدة العمل داخل منطقتنا أهمية قصوى.

وكوت ديفوار، التي تستضيف أكثر من 105 000 لاجئ وطالب لجوء بسبب الحالة الأمنية في المنطقة، لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء انتشار التهديد الإرهابي وعواقبه الإنسانية، وتزايد تطور الهجمات، واستخدام الطائرات المسيرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والصلات بين الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. ويعيد وفد بلدي التأكيد أن مكافحة الإرهاب تتطلب استجابة جماعية تستند إلى تبادل المعلومات الاستخبارية، والتعاون عبر الحدود، وتوحيد القدرات، وتوفير التمويل المستدام من أجل إنشاء آلية أمنية أفريقية.

والرد العسكري وحده لن يكون كافيا. فالفقر وبطالة الشباب وآثار تغير المناخ والنزوح القسري وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية وتنامي عبء الديون عوامل تسهم جميعها في حالة الهشاشة. ولذلك ترى كوت ديفوار أنه من الضروري زيادة الاستثمار في مجالات الوقاية والحكم المحلي وتعزيز قدرة المناطق الحدودية على الصمود وتمكين الشباب والنساء وتمويل العمل الإنساني والإنمائي. ويؤيد وفد بلدي أيضا دعوة الأمين العام إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، بهدف تمكين بلدان المنطقة من تخصيص المزيد من الموارد لشعوبها ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها الكامل لولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولمساعيه الحميدة، التي تُعتبر أساسية لمنع الأزمات وتشجيع الحوار ودعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. ويظل بلدي ملتزما تماما ببناء غرب أفريقيا موحدة وقادرة على الصمود ومزدهرة، تقوم على التضامن والثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة.

وقبل أن أختتم كلمتي، يود وفد بلدي أن يقدم بروح بناءة توضيحاً يتعلق بالفقرة 7 من التقرير. لقد شاركت الأحزاب السياسية الرئيسية المعارضة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر 2025 في كوت ديفوار، باستثناء حزب الشعوب الأفريقية – كوت ديفوار، الذي اختار عدم المشاركة في الانتخابات. وسيكون وفد بلدي ممتنا لو أن الأمانة العامة أدرجت هذا التصحيح الوقائعي في التقرير.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو.

السيد زونغو (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها بوركينا فاسو الكلمة خلال فترة رئاستكم، أود أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، أحر تهانينا وأتمنى لكم كل النجاح خلال رئاستكم لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. وأود أيضا أن أشكر السيد ليوناردو سيماو، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على عرضه للتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين أدانوا مجددا الهجمات الإرهابية التي وقعت في منطقة الساحل وأعربوا عن تضامنهم مع شعوب منطقة الساحل.

ويسر بوركينا فاسو أن تشارك في هذه الجلسة لمناقشة أنشطة المكتب خلال الأشهر الأربعة الماضية. لقد أحطنا علماً بعناية بمحتويات التقرير (S/2026/537)، وللتوضيح، نود أن نقدم بعض المعلومات الإضافية لزيادة إلمام المجلس بالموضوع.

فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، نود أن نؤكد أن بوركينا فاسو تبذل جهودا هائلة يوميا لضمان أمنها القومي. ويشير التقرير إلى ذلك بالفعل في سياق زيادة عدد أفراد قوات الدفاع والأمن. وقد مكنت هذه الجهود من إحراز تقدم نحو استعادة السيطرة على الأراضي، وهي تسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة بوركينا فاسو للإرهاب جنباً إلى جنب مع أشقائها في مالي والنيجر، في إطار اتحاد دول منطقة الساحل. ويبرهن إنشاء قوة عسكرية مشتركة ضمن اتحاد دول منطقة الساحل وتشغيلها على عزمنا المشترك على مواجهة التحديات الأمنية من خلال تعاون إقليمي ملموس.

وفيما يتعلق بالشواغل الإنسانية، نثني على قدرة سكان منطقة الساحل على الصمود، وهم الذين يواجهون التحديات بكرامة. ونشيد بالجهود التي يبذلها شركاؤنا في المجال الإنساني على الدعم الذي يقدمونه. وستواصل بوركينا فاسو بذل الجهود اللازمة لمرافقة القوافل وضمان الأمن للمنظمات الإنسانية في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، فإن تعليق نشاط الجمعيات على المستوى الوطني وحلها لاحقاً، كما ورد في التقرير، هما تدبيران يهدفان حصراً إلى مواءمة قطاع العمل التطوعي مع القانون، ويشكلان تذكيراً بضرورة الامتثال للقانون الوطني في هذا المجال، ولا يشكلا بأي حال من الأحوال انتكاسة في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

وتندرج التدابير المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية الإنسانية ضمن نفس فئة الشواغل الأمنية، ولا يمكن تفسيرها على أنها إجراءات تقييدية متعمدة. وتود بوركينا فاسو أن تؤكد لمجلس الأمن أن جميع التدابير المعمول بها حالياً في بوركينا فاسو تخضع للإطار التنظيمي وتُتخذ في سياق مكافحة الإرهاب. وتهدف هذه الإجراءات إلى حماية السكان وضمان بقاء الأمة في ظل الهجوم الذي تتعرض له.

ونود أن نشيد بجميع الجهود التي بُذلت لإعداد هذه التقارير البناءة للغاية. فهي تسهم في تخفيف التوترات وتعزيز الثقة بين الأمم المتحدة والبلدان المعنية. ومن المهم بالنسبة لنا أن تسفر هذه التقارير عن نتائج مفيدة من حيث الحلول التي تقدمها لمنطقتنا دون الإقليمية. وبالنسبة لبلدان مثل بلدنا، يجب تقييم الوضع الداخلي في ضوء عامل الإرهاب المدمر للغاية، وهو ما يؤكد على ضرورة وضع البيانات في سياقها الصحيح لتقديم منظور أدق. ونقول هذا لأن بعض المسائل التي أثيرت لم تكن موجودة عندما لم تكن بلداننا الثلاثة تواجه الإرهاب. وقد أصبح هذا الإرهاب، كما أكد الممثل الخاص، أكثر تعقيدا مع استخدام الطائرات المسيرة والوسائل المتطورة الأخرى. وهذا يدل، بطبيعة الحال، على تواطؤ كيانات حكومية في دعم المنظمات الإرهابية التي تغرق عائلاتنا في منطقة الساحل في حالة حداد. ولا تزال بوركينا فاسو على قناعة بأن مجلس الأمن سيأخذ جميع هذه التفاصيل الدقيقة في الاعتبار عند تحليله للوضع السائد في منطقة الساحل. فسكان منطقة الساحل يعانون بالفعل من الإرهاب، ولا يستحقون أن يتحملوا المزيد من المآسي. وتأتي مناشدتنا لمجلس الأمن في هذا السياق.

وكما أشار الممثل الخاص على نحو سديد، ينبغي تشجيع الجهود الجارية في المنطقة، لأنها ستساعد على بناء الثقة بين بلدان المنطقة. ونرحب بهذا التطور الجديد، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي سنتمكن بها معا من النجاح في مكافحة الإرهاب. وتؤمن بوركينا فاسو ودول اتحاد منطقة الساحل بالمستقبل. وقد بدأنا بالفعل خوض هذه المعركة، وسنواصل إثبات قدرتنا الكبيرة على الصمود، جنبا إلى جنب مع شعبنا. والاتحاد منفتح على الحوار، ونرحب بجميع الجهود الجارية لتذليل الخلافات، ولا سيما المبادرات التي تبذلها توغو والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع البلدان الصديقة والشركاء المخلصين، الذين يواصلون دعم الاتحاد في مكافحته للإرهاب. وكما أُكِّدَ سابقاً، فإن الإرهابيين يمتلكون الآن قدرات متطورة ويستخدمون طائرات مسيرة من خلال عمليات تنسيق بالغة التعقيد، مما يبرهن على تواطؤ كيانات حكومية في تنفيذ هذه الهجمات ضد السكان في منطقتنا دون الإقليمية.

في الختام، تود بوركينا فاسو أن تؤكد مجدداً استعدادها لضمان أن يظل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أداة لتوجيه الدول ودعمها، ولاتخاذ خطوات محددة تضمن الأمن الشامل في منطقتنا دون الإقليمية. ونأمل أن تسهم الآراء التي أُعرب عنها اليوم في تكوين فهم أكثر شمولاً لواقع منطقتنا دون الإقليمية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/25.